

## الأزمة الاقتصادية في السودان (دراسة تحليلية 2017 - 2018م)

المراجعة الداخلية- شركة النيل للسمنت المحدودة

د. مهدي عبدالله محمد موسى

أستاذ مشارك- جامعة السودان التقنية

د. موسى عبدالله محمد موسى

أستاذ المحاسبة والتمويل المشارك جامعة بحري

د. عبدالرحمن عمر أحمد محمد

### المستخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية معالجة الأزمة النقدية ومعرفة أسبابها. إتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بتفسير ظاهرة الأزمات النقدية من خلال جمع المعلومات والبيانات من الكتب، والدوريات، والمجلات، المؤتمرات والندوات والاستعانة بتحليل الخبراء الإقتصاديين. مشكلة الدراسة انحصرت في محاولة فهم أسباب وكيفية معالجة هذه الأزمة وتداعياتها الحالية والمستقبلية. فرضيات الدراسة تمثلت في عدم وجود نظام للدفع الإلكتروني ساعد في تفاقم الأزمة النقدية، الإجراءات التي تمت من البنك المركزي أثرت على الأزمة النقدية. من نتائج الدراسة هناك تدخل حكومي في سياسات البنك المركزي، لا تتوفر تقنية إلكترونية كافية تساعد في التقليل من استعمال النقد. من التوصيات عدم تدخل الحكومة في سياسات البنك المركزي، تطوير تقنية وسائل الدفع الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: الأزمة النقدية، السياسة النقدية.

## The Economic Crisis in Sudan (Analytical Study 2017 – 2018)

Dr.Mahdi Abdalla Mohammed Musa

Dr.Musa Abdulla Mohamed Musa

Dr.Abdalrahman Omar Ahmed Mohamed

### Abstract

The study aimed to find out how to deal with the monetary crisis and its causes. The study relied on the analytical descriptive approach to explain the phenomenon of monetary crises by collecting information and data from books, periodicals, magazines, conferences and seminars, and using the analysis of economists. The problem of the study was limited to trying to understand the causes and how to address this crisis and its current and future repercussions. The hypotheses of the study were represented in the absence of an electronic payment system that helped exacerbate the monetary crisis. The measures taken by the Central Bank affected the monetary crisis. Among the results of the study, there is government interference in the policies of the central bank, and there is not enough electronic technology to help reduce the use of cash. Among the recommendations is the non-interference of the government in the policies of the Central Bank, the development of electronic payment methods technology.

**Keywords:** monetary crisis, monetary policy.

### المقدمة:

المظاهر المشاهدة للأزمة النقدية التي تعصف بالسودان، يلحظ فيه أزمة نقص السيولة لدى الجهاز المصرفي، وإنهيار في أسعار سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأخرى، وإنفلات في أسعار السوق المحلي، أدى إلى ضائقة في معاش الناس نتيجة لأسباب إقتصادية، وسياسية، ومجتمعية. هذه الأزمة أفضت إلى حاجة ملحة لاعادة ترميم وإصلاح النظام المالي والنقدي السوداني من خلال معالجة التدهور المالي والإقتصادي والاصلاح السياسي وتحقيق إنجازات ملموسة على الصعيد الاجتماعي للفرد. ومن ثم فإن هذه الأزمة تعكس أزمة نظام أكثر من كونها أزمة نقدية، سرعان ما تم تجاوزها من خلال وضع خطط للانقاذ المالي من خلال دراسة الابعاد الإقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أدت إلى الأزمة النقدية والتي يجب أن تتبناها الدولة. إن هذه الدراسة تحاول الربط بين أسباب الأزمة النقدية السودانية ومكامن حدوثها من جهة وكيفية إصلاحها من خلال إيجاد الحلول الإقتصادية والسياسية والاجتماعية من جهة أخرى.

فهل هي أزمة كان لابد لها أن تحدث بإعتبار أن مثل هذه الأزمات هي سمة ملازمة لحركة تطور النظام النقدي نفسه من حيث بنيته وإطاره الفكري وفعله السياسي، أم أنها لا

تتعدى حدود أزمة (نقص سيولة) عانى منها الجهاز المصرفي والسوق المحلي السوداني وأنها ستكون عابرة لأن هناك خطط إنقاذ مالية كفيلة بالمعالجة.

إن مثل هذا التساؤل ومحاولة الاجابة عليه يمثل جوهر هذه الدراسة باعتبار أن الدراسة تحاول الربط بين أسباب الأزمة النقدية ومكامن حدوثها من جهة وكيفية إصلاحها من خلال إيجاد الحلول الإقتصادية والسياسية والمجتمعية من جهة أخرى.

### **مشكلة الدراسة:**

إن توصيف الأزمة النقدية السودانية باعتبارها أزمة مالية تعرضت لها البنوك والمؤسسات المالية بسبب سياسات غير موفقة (إقتصادية - سياسية - مجتمعية) أدت لنقص حاد في السيولة لدى المصارف، وفقدان ثقة المتعاملين مع المصارف بمراكز سيولتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وإنهيار سعر صرف الجنيه، وفوضى أسعار السوق المحلي، إن هذا لوحده لا يكفي لتشخيص الأزمة وكيفية معالجتها بل لابد من معرفة الأسباب الحقيقية والعميقة التي أدت لحدوث هذه الأزمة.

في إطار الواقع الإقتصادي تم طرح التساؤل التالي: ماهي الوسائل الكفيلة بإصلاح الأزمة النقدية في السودان؟

إن مشكلة الدراسة تنحصر في محاولة فهم أسباب وكيفية معالجة هذه الأزمة وتداعياتها الحالية والمستقبلية ونتائجها المباشرة وغير المباشرة على السياسات النقدية السودانية، من خلال آلية الإصلاح:

1. إعادة تنظيم النظام النقدي في السودان ليكون أكثر مرونة.
2. إعادة النظر في عمليات الصادر والوارد وتسوية المدفوعات.
3. وضع حد لتجاوزات السياسات النقدية التي تخدم المصلحة الخاصة.
4. التحكم في سعر الذهب بحدود معينة.
5. سداد الدين الخارجي.

### **أهمية الدراسة:**

تتضح أهمية الدراسة من خلال تناولها لأحد أهم الأزمات النقدية المعاصرة والتي تفوق من حيث حدتها، وعمقها، وشمولها كافة الأزمات النقدية السودانية السابقة لها. إن هذه الأزمة تركت آثارها ونتائجها على السوقين المالي والمصرفي السوداني من خلال نقص حاد في السيولة لدى الجهاز المصرفي وإنهيار سعر صرف الجنيه السوداني، مما أدى لانفلات الاسعار بالسوق المحلي وإنعكاس ذلك سلباً على معاش الناس، لذلك لابد من معرفة هذه الأزمة وكيفية تفعيل إصلاحها ونتائجها الحالية والعمل على تفادي حدوثها مستقبلاً.

### **هدف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى كيفية إصلاح الأزمة النقدية السودانية ومعرفة أسباب الأزمة النقدية التي بدأت بنقص حاد في السيولة لدى المصارف من خلال دراسة أسباب الخلل في المنظومة

الإقتصادية والسياسية والمجتمعية السودانية التي أدت لتفاقم الأزمة النقدية. كما تهدف الدراسة إلى متابعة وقائع وأحداث هذه الأزمة ونتائجها الحالية والمستقبلية وصول إلى إصلاح الجهاز المصرفي وكيفية المعالجة من الآثار على الصعيد المالي والإقتصادي.

### **فرضيات الدراسة:**

يمكن حصر فرضيات الدراسة كما يلي:

1. إن الأزمة النقدية الحالية هي أزمة نقص سيولة يمكن تجاوزها بأقل الخسائر من خلال خطط الإنقاذ والتدخل الحكومي.
2. عدم وجود نظام للدفع الآجل ساعد على تفاقم الأزمة النقدية.
3. الإجراءات التي تمت من البنك المركزي أثرت سلباً على الأزمة النقدية.

### **منهجية الدراسة:**

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي من خلال تحليل وتفسير ظاهرة الأزمات النقدية بجمع المعلومات والبيانات من الكتب، الدوريات، المجلات، المؤتمرات والندوات والاستعانة بتحليل الخبراء الإقتصاديين، لدراسة ظاهرة الأزمة النقدية في السودان وكيفية إصلاحها.

### **حدود الدراسة:**

الحدود الزمانية للدراسة: العام 2017م - 2018م

الحدود المكانية للدراسة: جمهورية السودان.

### **الدراسات السابقة:**

#### **دراسة: نضال رؤوف أحمد (2013م)<sup>(1)</sup>**

يهتم هذا البحث بدراسة تحليلية لمخاطر السيولة، وتنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المصرف على تمويل إحتياجاته المالية أي عدم قدرته على توفير نقد لتسديد إلتزاماته بالأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب وتظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف على مقابلة التدفقات النقدية الخارجة، هدف البحث إلى تحليل مخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي وتحديد مدى تأثيره على كفاية رأس المال وتقدير دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، تمثلت مشكلة الدراسة في أن المصارف تكون عرضة لمشاكل تتعلق بالسيولة سواء تلك التي تنشأ من طبيعة المصرف ذاته أو من ما يستدعي ضرورة تنبه تلك المصارف إلى تلك المخاطر عين طرق المشاكل التي تؤثر على الأسواق عموماً، وإنتهت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات منها، إن الغرض من معيار كفاية رأس المال المصرفي هو التأكد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من أمواله بغية إستيعاب أية خسائر قد تصاحب نشاطه، مع إعطاء الذاتية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها أصحاب المصارف والمديرين حافزاً لإدارة المصرف على النحو السلبي. من التوصيات ضرورة قيام المصرف بصياغة إستراتيجية واضحة للمحافظة على رأس المال عند المستوى المناسب والمطلوب لمواجهة مخاطر السيولة.

## التحليل النظري للدراسة:

يحتوي التحليل النظري للدراسة على تعريف وأهمية السياسات النقدية. بالإضافة لتناول السياسة النقدية في السودان، وإصلاح الأزمة النقدية في السودان.

### تعريف أهمية السياسات النقدية:

#### أولاً: تعريف السياسة النقدية:

بأنها ما تقوم به الحكومة من عمل "L.G Bash" عرفها الإقتصادي يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصر في سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات بأنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية "Kent" تجارية. عرفت أيضاً بأنها مراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف إقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل<sup>(2)</sup>.

عرفت بأنها تشمل تنظيم عرض النقد عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي أو الخزينة<sup>(3)</sup>.

#### ثانياً: أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك عبر التأثير على جملة من المتغيرات الإقتصادية كالنمو الإقتصادي وميزان المدفوعات ومستوى الأسعار وأسعار الصرف. قسم العديد من الإقتصاديين أهداف السياسة النقدية إلى الأهداف التالية:

#### 1. أهداف أولية:

هي عبارة عن مجموعة من المتغيرات التي يحاول البنك المركزي التحكم فيها بقصد التأثير على الأهداف الوسيطة، وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، مجموعة الحتياطات النقدية ومجموعة ظروف سوق النقد.

مجموعة الحتياطات النقدية: تشمل القاعدة النقدية كل من النقود المتداولة لدى الجمهور والحتياطات المصرفية، تتكون النقود المتداولة من الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، كما تتكون الاحتياطات المصرفية من ودائع البنوك لدى البنك المركزي والحتياطات الاجبارية والحتياطات الإضافية والنقود الموجودة في خزائن البنوك<sup>(4)</sup>.

#### 2. أهداف نهائية:

تأتي الأهداف النهائية للسياسة النقدية كمحصلة أو كنتيجة لتحقيق كل من الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة، فالسلطات النقدية تقوم أولاً بتحديد الأدوات النقدية التي تستخدم في التأثير على الأهداف الأولى ومن ثم التأثير على الأهداف الوسيطة بقصد الوصول إلى الأهداف النهائية، والتي سيتم إبرازها فيما يلي<sup>(5)</sup>:

#### أ. استقرار سعر صرف العملة المحلية:

يعتبر من بين الأهداف التقليدية للسياسة النقدية حيث تسعى السلطات النقدية إلى الحد من التوسع المفرط في عرض النقود وبالتالي من آثاره السلبية على قيمة العملة الوطنية، وبالمقابل سيلتزم أيضاً البنك المركزي بالاحتفاظ بحجم مناسب من الحتياطات بالعملة الأجنبية من جهة وعدم التوسع في إقراض الحكومة من جهة أخرى.

## ب. استقرار الأسعار:

تسعى السلطات النقدية إلى محاربة التغيرات المستمرة والعليفة في مستوى الأسعار لما لهذه الأخيرة من تأثيرات سلبية على قيمة النقود وبالتالي آثار سلبية على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على الأداء الإقتصادي.

## ج. تشجيع النمو الاقتصادي:

تسعى جميع الحكومات إلى تحقيق هذا الهدف سواء كانت في دول نامية أو دول متقدمة ويقصد به زيادة مستمرة و ملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبالتالي متوسط دخل الفرد الحقيقي.

تحدث السياسة النقدية تغيرات في الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي في عرض النقود بواسطة التحكم في سعر الفائدة الذي يحدد بدوره حجم الاستثمار حيث أن السياسية النقدية التوسيعية تستطيع المحافظة على سعر فائدة منخفض مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان و النمو الإقتصادي. إن تحقيق السياسة النقدية لمستوى عالي من الاستثمار.

النمو الإقتصادي و لمحافظة عليه مرتبط بتوفر عوامل أخرى غير نقدية كالموارد الطبيعية والقوى العاملة المؤهلة والظروف السياسية والاجتماعية الملائمة، وبالتالي فإنه على السياسة النقدية التنسيق مع كل هذه العوامل بالإضافة إلى السياسة المالية التي يجب أن لا تناقض السياسة النقدية<sup>(6)</sup>.

## د. تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

عرف ميزان المدفوعات بأنه سجل تدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين وبلد أخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. يكون ميزان المدفوعات إيجابياً بالنسبة للدولة لما يكون ما يستلمه من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج والعكس صحيح<sup>(7)</sup>.

## هـ. تحقيق مستوى عالي من الاستخدام (العمالة):

يرى الإقتصاديون بأن مستوى العمالة الكاملة هو ذلك المستوى الذي يجد فيه كل راغب وقادر على العمل فرصة عمل، كما يعرف أيضاً بأنه مستوى العمالة الذي يتحقق بفعل الاستخدام الكفاء لقوى العمل مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساساً عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبيان الإقتصادي.

## و. تلبية الاحتياجات المالية للنشاط الاقتصادي:

يسعى البنك المركزي إلى تلبية المتطلبات المالية لمختلف القطاعات الاقتصادية عبر توفير الإئتمان اللازم لتحريك العجلة الاقتصادية يبرز هذا الدور خصوصاً في فترات الرواج حيث تحتاج فيه القطاعات الاقتصادية إلى مزيد من الإئتمان<sup>(8)</sup>.

## ز. المساهمة في تطوير المؤسسات المالية والمصرفية:

تعمل السياسة النقدية على تطوير المؤسسات البنكية والمالية والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات أي السوق المالي والسوق النقدي وهذا بما يكفل النهوض وتطوير الإقتصاد

الوطني. تسعى السياسة النقدية إلى بلوغ هذا الهدف عبر التأثير في عاملين أساسيين لحياة ونشاط المؤسسات المالية والبنكية ألا وهما الادخار والاستثمار، إذ تحاول السياسة النقدية رفع معدلات الادخار بالنسبة إلى إجمالي الدخل القومي من خلال جميع الادخارات المحلية بواسطة المؤسسات المالية والبنكية القائمة في البلد، كما تحاول السياسة النقدية أيضاً توجيه الاستثمارات إلى تلك القطاعات التي هي في حاجة إلى رفع معدلات نموها وبالتالي زيادة نسبة الاستثمارات إلى الدخل القومي.

### ح. التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية:

يمر إقتصاد الدول في العالم خاصة الرأسمالية منها بمراحل مختلفة مثل مرحلة الركود ومرحلة الانتعاش، وتسعى السياسة النقدية إلى إخراج الإقتصاد من مرحلة الركود عبر إتباع سياسة ائتمانية توسعية تسمح بزيادة الاستثمار وتفعيل الطلب وتخلق مناصب شغل، أما في مرحلة الرواج فالسياسة النقدية تنتهج سياسة ائتمانية تقيدية للحد من الضغوطات التضخمية.

### ثالثاً: أدوات السياسة النقدية:

تعتمد السياسة النقدية في تحقيق أهدافها على مجموعة من الأدوات التي تمكن البنك المركزي من التأثير والسيطرة على عرض النقود، وتسمح له بإدارة حجم الإئتمان الممنوح وتحديد شروطه<sup>(9)</sup>. يمكن تعريف أدوات السياسة النقدية بأنها تلك الوسائل والطرق التي تستخدمها السلطات النقدية لتحقيق أهداف المجتمع الإقتصادية والنقدية، أي تلك الإجراءات النقدية والإقتصادية والقيود الادارية والقانونية التي تستخدمها السلطات النقدية بغية التأثير والتحكم في أهداف السياسة النقدية والتمويلية المرغوب فيها.

### رابعاً: الإجراءات التي تساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي:

بين مجموعتين من الاجراءات Wood ” و ” 2006 Allen“ يميز الإقتصاديين الإجراءات الوقائية التي تستعمل تصحيح إختلالات النظام قبل أن تتحول إلى ظاهرة عدم استقرار مالي، والاجراءات التصحيحية التي يجب أن تستعمل في حالة فشل الاجراءات الوقائية ودخول النظام المالي في مرحلة عدم استقرار<sup>(10)</sup>:

أ.الاجراءات الوقائية: ينظر إلى هذه الإجراءات على أنها جزء من الهيكل المالي تقوم بتقليل خطر عدم الاستقرار المالي وهذا بغض النظر عما إذا كانت هذه الاجراءات تشير إلى مشاكل المؤسسات المالية أول تشير إليها.

i. القوانين: تبين القوانين على سبيل المثال الإجراءات الواجب إتباعها في حالات معينة، كما تشجع القوانين على إتباع تصرف حذر قيد يؤدي في بعض الأحيان إلى كبح الاستثمارات، وعليه يجب أن يؤخذ الاستقرار المالي بعين الاعتبار في مرحلة وضع القوانين.

ii. الوكالات الرسمية وتشريعاتها: أنشئت في عدة دول وكالات عديدة كلفت برقابة الاستقرار المالي، وتتمتع هذه الوكالات باستقلالها عن البنك المركزي ويكمن دورها

الرئيسي في تنظيم نشاط المؤسسات المالية مثل (صندوق النقد الدولي الذي يؤدي دوراً رقابياً على القطاع المالي العالمي).

iii. نشر المعلومات العمومية: تكمن هذه الوسيلة في إصدار مجلات وتقارير شهرية تظهر الأوضاع الاقتصادية الكلية وكذلك الحتياطات المتخذة من طرف الحكومة والبنك المركزي، وتهدف هذه المعلومات المقدمة إلى تبرير التوجه المتبع في مجال السياسة الضريبية والسياسة النقدية، كما تهدف أيضاً إلى تقديم مختلف التقديرات المتعلقة بالمخاطر الرئيسية المحيطة بالاستقرار المالي ومن ثم محاولة التأثير على تصرفات القطاع الخاص وتسليط الضوء على بعض الاخطار.

iv. اتفاقيات السوق: تهدف هذه التفاعيات إلى تجنب حالات سوء التفاهم، كما يمكن تغييرها حسب الأوضاع والتشريعات السائدة، وتفترض هذه التفاعيات احترام القواعد والتصرفات الصحيحة المطورة من طرف كل الفاعلين في السوق<sup>(11)</sup>.

ب. الإجراءات التصحيحية: عادة ما تظهر حالة عدم الاستقرار المالي أو تهدد بالظهور إذا فشلت الاجراءات الوقائية في أداء دورها، وتخص إجراءات التدخل المتعلقة بالمؤسسات المالية دور المقرض الاخر وهنا يجب أن التمييز بين دعم السيولة ودعم الملاءمة<sup>(12)</sup>.

### السياسة النقدية في السودان:

#### أول: تطور أهداف البنك المركزي:

يرى الإقتصادي "Volcher Paul" بأن استقرار الاسعار لم يكن الهدف الرئيس للبنوك المركزية عند نشأتها ويقدم الحتياطي الفدرالي الامريكي FED كمثال على ذلك، حيث كان يهدف هذا الاخير في البداية إلى ضمان الاستقرار المالي قبل أن يتحول إلى ضمان الاستقرار النقدي. يقدم الإقتصادي Richet 1994 رأياً مخالفاً نوعاً ما عن الرأي السابق فهو يقبل بدور البنوك المركزية في الحفاظ على الاستقرار المالي ولكنه يرى في نفس الوقت بأن الدور الاساسي للبنوك المركزية قد كان منذ نشأتها الحفاظ على بأنه من بين الثلاث وظائف الرئيسية التي يرى Trichet تؤديها البنوك المركزية: الحفاظ على استقرار الاسعار، الحفاظ على استقرار الإقتصاد الكلي.

يرى نفس الإقتصادي بأن بنك البنوك، بنك الحكومة، تعتبر الوظيفة الأولى أهم هذه الوظائف، وظيفه بنك البنوك تندرج في مفهوم واسع يسعى إلى ضمان استقرار القطاع البنكي، بينما تهدف وظيفة استقرار الإقتصاد الكلي إلى ضمان استقرار الأسعار<sup>(13)</sup>.

ذهب الإقتصادي Goodhart, 2000 في نفس الاتجاه السابق حيث يرى بأن للبنوك المركزية ثلاث وظائف أساسية ألا وهي تحقيق الاستقرار النقدي، تحقيق الاستقرار المالي، تقديم الدعم المالي للحكومة في حالة الحروب<sup>(14)</sup>.

#### ثانياً: التضخم في السودان:

واصلت أسعار المستهلك (التضخم) في السودان انفلاتها، بعدما وصلت إلى 70% على أساس سنوي خلال نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، في ظل استمرار موجة الغلاء بفعل الصعود الكبير لسعر

صرف الدولار وعدم قدرة الحكومة على إنهاء المضاربات. قال الجهاز المركزي للحصاء في بيان له، إن معدلات التضخم بلغت % 68.93 الشهر الماضي، مقابل 68.44 % على أساسي سنوي في أكتوبر/ تشرين الأول، مشيراً إلى أن أكثر السلع التي أثرت على التضخم كانت اللحوم والبصل والزيوت والالبان. ولفت جهاز الاحصاء إلى أن ولاية البحر الأحمر شرق سجلت أعلى معدل للتضخم بين ولايات السودان الـ18، حيث سجلت 98.24 % مقابل 97.86 في أكتوبر/تشرين الأول الماضي. أجازت الحكومة السودانية في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حزمة من الإجراءات الإقتصادية، بينها تحديد سعر صرف جديد للجنيه السوداني، بعد إنشاء آلية جديد مستقلة من خارج الحكومة، لتحديد سعر الصرف، تتكون من عدد من مديري المصارف وأصحاب متاجر الصرافة وخبراء اقتصاد. وأقرت آلية صناع السوق 47.5 جنيهاً سعراً رسمياً للمصارف التجارية والصرافات، لجذب حصيلة الصادرات ومدخرات السودان العاملين بالخارج والحد من المضاربات على النقدجنبي في السوق السوداء، ليزيد السعر الجديد بنسبة 64 % عن آخر سعر رسمي حدده البنك المركزي قبل عمل الآلية الجديدة والبالغ 29 جنيهاً. ولم تفلح الإجراءات الحكومية في الحد من السوق السوداء للنقد الأجنبي، ليقفز سعر الدولار وفق متعاملين في سوق الصرف، إلى نحو 65 جنيهاً.

أدت الحملات الأمنية لملاحقة تجار العملة في أسواق الخرطوم إلى اختفاء التجار من الأماكن المعتادة بوسط السوق العربي وإلى شح المعروض من الدولار، وأصبحت المعاملات تتم بعيداً عن الأسواق بمقابل أعلى.

### **ثالثاً: أسباب انهيار الجنيه السوداني أمام الدولار :**

تتمثل في الآتي<sup>(15)</sup>:

1. أول الأسباب التي جعلت الجنيه السوداني يفقد قيمته بهذه الطريقة هي الفجوة الكبيرة بين المعروض والمطلوب من الدولار، إذ أن الإيرادات في موازنة 2017م لم تزيد على 3 مليارات دولار بينما تجاوزت الواردات 8 مليار دولار، فبعد انفصال الجنوب وفقدان عائدات النفط لم يعد لدى الحكومة السودانية موارد تذكر لشراء النقد الأجنبي غير القليل من الصادرات الزراعية وكميات محدودة من الذهب وهذا الأخير مملوك في الغالب للأعم لشركات تعمل في التنقيب بالإضافة إلى بعض المعدنين التقليديين.

2. التراجع المتواصل لأداء القطاعات الحقيقية الرئيسية (الزراعة والصناعة)، رغم الموارد الهائلة التي تتمتع بها البلد، بل على النقيض تماماً وضعت الدولة العراقيل أمام المنتجين والمزارعين، إذ أثقلت كواهلهم بالرسوم والجبايات المتنوعة حتى وصل الحال بالسلطات إلى فرض ضريبة على المياه التي تروي المساحات المزروعة. لجأت الحكومة إلى الإيرادات السهلة وامتنع جيوب المواطنين من خلال زيادة أسعار المحروقات والدواء تحت مسمى (رفع الدعم).

3. تسببت السياسات التي انتهجتها الحكومة السودانية في دمار البنية التحتية لإقتصاد

البلد، مما أدى إلى انهيار المشروعات الكبرى، كمشروع الجزيرة (أكبر مشروع زراعي في إفريقيا)، بسبب إهمال الانتاج وتوريث البلد في قروض دولية من أجل مشروعات وهمية، مثل سد مروحي الذي قيل عنه ذات يوم إنه سيكون "نهاية الفقر في السودان"، لم يجني المواطن من ورائه شيئاً غير السراب، حتى الكهرباء التي توقع الناس استقرارها بعد افتتاحه أصبحت تتذبذب وتكثر قطوعاتها، خصوصاً في فصل الصيف.

4. الفساد المستشري الذي ضاعت بسببه موارد البلد، فقد اختفت وتبخرت عائدات البترول المقدرة بنحو 80 مليار دولار، فلم يعرف بالتحديد أين ذهبت تلك الأموال الضخمة حيث لا توجد شفافية ولا مصارحة بل إن المشروعات التي يتحجج بها منسوبو الحكومة من طرق وكباري تم تشييدها بواسطة قروض وديون تتوارثها الأجيال بفوائدها الضخمة وليست بأموال البترول الضائعة.

5. لجأت الحكومة إلى الإيرادات السهلة وامتصاص جيوب المواطنين من خلال زيادة أسعار المحروقات والدواء تحت مسمى (رفع الدعم)، كما زادت ضريبة القيمة المضافة لتصل إلى 17 % وضريبة التصالات لتصبح 35 %، فضلاً عن زيادة ضريبة القطاع التجاري وأرباح الأعمال ودولار الجمارك. وبكل تأكيد، أدت تلك الإجراءات إلى خروج عدد من الشركات والاستثمارات ورفع نسبة التضخم الذي وصل الجنيه إلى 46%<sup>(16)</sup>.

6. من أسباب تدهور قيمة الجنيه اعتماد السودان على المعونات والودائع من الدول الشقيقة والصديقة، بدل من تنويع الإقتصاد ووضع خطة عاجلة لتأهيل مشروع الجزيرة ودفع عجلة الانتاج عموماً بجانب تشجيع صغار المنتجين ورواد الأعمال.

7. الأعداد المهولة من الدستوريين الذين تضمهم المؤسسات الحكومية بدءاً من رئاسة الجمهورية ثم مجلس الوزراء وحكومات الولايات، بغرض الترضيات والمحاباة لأعضاء الحزب الحاكم والأحزاب الموالية له، فليس هناك من داع لهذه الجيوش الجرارة من الولاة والوزراء المركزيين والولائيين وغيرهم. عندما رفعت أمريكا العقوبات الإقتصادية لم تكن البلد مستعدة لتلك المرحلة، فلم تجهز خطة لرفع الانتاج وتشغيل البنية التصنيعية المتوقفة بنسبة 80%<sup>(17)</sup>.

8. بسبب عدم ثقة المواطنين في الحكومة تضع تحويلات السودانيين العاملين بالخارج المقدرة بنحو 6 مليار دولار سنوياً، فمهما حاولت حكومة السودان استقطابها لتتم عبر الجهاز المصرفي لا تجد أذاناً صاغية لعدم ثقة المغترب في أجهزة الحكومة التي تذيبه الأمرين في دفع الرسوم والجبايات والضرائب المتنوعة<sup>(18)</sup>.

#### ثالثاً: ندوة حوار المستقبل

الندوة بمشاركة كل من الدكتور/ بشير ادم رحمة، الدكتور/ عبدالله الرمادي، السيد/ صديق الصادق المهدي، الدكتور/ التجاني الطيب، الدكتور/ ناجي مصطفى، ملخص الندوة كالآتي:  
إن المشكلة الإقتصاد السوداني سياسية لأن الفساد السياسي المتمثل في سياسة التمكين والوصول للمنصب نتيجة الولاء السياسي وليست الكفاءة، وفي أن تهريب الذهب والمنتجات المحلية

تتم بحماية من مسؤولين في الدولة، وأن 30% من صادرات الذهب تورد لبنك السودان 70 % من الذهب المصدر تبقى عائداته خارج السودان. يجب الجلوس على طاولة تجمع الجميع للوصول إلى صيغة ترضى الجميع لانقاذ الإقتصاد السوداني بدل من تكوين حكومات ترضيات ومحاصصات. حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق تمثل 10 % من قيمة الذهب لتتناسب مع الحوجة الفعلية للنقود -25%، لذلك يجب أن يتم طباعة العملة لتصل إلى 20% لأن التعامل بالنقد ضرورة في مناطق كثيرة من السودان كمناطق إنتاج الذهب وأسواق المحاصيل والمواشي حيث لا توجد مصارف يتم تداول النقد من خلالها<sup>(19)</sup>.

## اصلاح الأزمة النقدية السودانية:

لحل الأزمة الحالية، يطالب الخبراء بضرورة إجراء إصلاحات جذرية

### 1. في البلد :

حامد التجاني، إقتصادي بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، طالب بإصلاح أكثر جذرية وشمولاً للإقتصاد السوداني يركز على زيادة الانتاجية ودعا الحكومة لإحياء مشاريع التنمية واسعة النطاق المتوقفة منذ مخطط الجزيرة، وهو مشروع يقترب عمره من قرن دعمه البنك الدولي في السابق، ويقضي باستخدام مياه النيل الأزرق لري الأراضي الزراعية في ولاية الجزيرة، فضلاً عن الاستثمار في إقطاع المواصلات. قال التجاني أيضاً إن الحكومة بحاجة إلى بذل المزيد لإقناع المجتمع الدولي بإسقاط حوالي 50 مليار دولار من الديون الخارجية للسودان، وقال إن الفوائد المتوقعة من رفع العقوبات الأمريكية لم تتحقق بعد لكن التجاني قال لموقع Middle East Eye إن جذور المشكلات الإقتصادية للسودان سياسية بشكل كبير، وإن حكم البشير المستمر هو العقبة الأساسية أمام حل هذه المشكلات<sup>(20)</sup>.

## كيف يتم إيقاف التدهور ورفع قيمة الجنيه؟

فشلت حكومة الخرطوم فشلاً ذريعاً في وقف تدهور قيمة الجنيه السوداني وفي إدارة الإقتصاد الكلي لاتباعها سياسة «رزق اليوم باليوم» فلا يوجد من يضع لها الخطط والسياسات الثابتة، بل قام الحزب الحاكم بإسناد المناصب لأصحاب الولاء وغالبيتهم غير مختصين في إدارة الإقتصاد. لكن إذا أرادت الحكومة السودانية وقف انهيار الجنيه السوداني فإن الحل سهل لكنه يحتاج إلى إجراءات وإقرارات شجاعة تعيد ثقة المواطن ومن بينها السعي إلى إيقاف الحرب وإحلال السلم في ربوع البلد وبذلك يتوقف صرف الموال الطائلة على القتال والخراب لتتحول إلى التنمية ومشروعات البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي بتوفير المناخ الملائم من سياسات وقوانين وبنية تحتية قوية من طرق ومواني وطاقة وغيرها من السياسات، إلى جانب اتخاذ قرار جريء بحل الحكومة الحالية وتسريح الأعداد الهائلة من المسؤولين وشاغلي المناصب من المستشارين وولاة الولايات وغيرهم، فيكفي أن يكون بالبلد ستة أقاليم فقط هي الإقليم الشمالي، الشرقي، دارفور، كردفان، الإقليم الأوسط وتكون للعاصمة وضعها الخاص<sup>(21)</sup>. الأهم من ذلك محاربة الفساد الذي استشرى في العهد الحالي حتى حاز السودان على مرتبة متقدمة في قائمة

الدول الأكثر فساداً في العالم، فضلاً عن ضرورة إقالة الطاقم الذي يدير إقتصاد الدولة، الذي كان أحد أسباب هذا الفشل والتدهور، بدلاً عنهم يتم الاستعانة بكفاءات سودانية خالصة «تكنوقراط» لا علاقة لهم بالأحزاب ولا الكيانات السياسية، فضلاً عن توجيه القطاع المصرفي والمؤسسات المعنية بتمويل الإنتاج والصناعة، وإعداد خطة لتأهيل مشروع الجزيرة واستغلال أكبر حيز من المساحات الصالحة للزراعة التي تبلغ 200 مليون فدان. بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي بتوفير المناخ الملائم من سياسات وقوانين وبنية تحتية قوية من طرق وموانئ وطاقة وغيرها من السياسات، بجانب الدخول في شراكات مع دول صديقة للاستثمار في القطاعات الانتاجية المشار إليها، وتحريك قطاع السياحة المهمل الذي بإمكانه سد الفجوة في النقد الأجنبي. ويشير إلى أن الحلول الأمنية ومحاولة تخويف الناس من التعامل في السوق السوداء وبيع وشراء العملات لن تجدي ولن تخفض السعر، ببساطة لأن الحكومة ليس لديها نقد أجنبي لسد حاجة المواطنين لذلك سيلجأ المتعاملون للسوق السوداء بطرق ملتوية وقد تتم عملية تسلم وتسليم النقد الأجنبي خارج حدود الوطن.<sup>(22)</sup>

في هذا الشأن يقول الخبير الإقتصادي التجاني الطيب: الإصلاح الإقتصادي يجب أن يكون حزمة واحدة من الإجراءات والسياسات المتكاملة، بعيداً عن الحلول الجزئية التي تعقد الحلول وتفاقم الأوضاع المالية والإقتصادية المتأزمة أصلاً، فمحاولة معالجة سعر الصرف دون معالجة عدم التوازن في الإقتصاد الكلي أشبه بمعالجة السرطان بالأسبرين، مما يؤدي إلى زيادة وتيرة تدهور العملة السودانية مقابل الدولار والعملات الأجنبية الأخرى المتداولة، لذا، بات من اللازم إعادة النظر بصورة جادة في السياسات والأنظمة المالية والنقدية.

يرى الباحثون أن إصلاح الأزمة النقدية السودانية تكمن في عدم تدخل السياسيين في الشأن المالي، ووضع برنامج إصلاح مالي من خلال إستراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى تحدث التحول الإيجابي في إصلاح الأزمة النقدية، بدلاً من ترك الأمر لاجتهادات الأحزاب السياسية، وضرورة فصل السلطات الثلاث التنفيذية، القضائية، التشريعية، لتكون هناك رقابة ذاتية منعاً للفساد المالي والإداري بالدولة.

### الدراسة الميدانية:

### أولاً: التحليل النظري للدراسة:

شهد الإقتصاد السوداني تدهور مستمر لأسباب متعددة ذلك من واقع قراءة الدراسة النظرية التي أظهرت أن الفساد السياسي المستشري المتمثل في التهريب وعدم إستقلالية البنك المركزي في تنفيذ سياساته بتدخل السياسيين (وزارة المالية)، وأن محاولة معالجة سعر صرف الجنيه دون معالجة التوازن في الإقتصاد الكلي يزيد من وتيرة تدهور العملة، ولا بد من إيقاف الحروب التي أنهكت إقتصاد البلد، والتصالح مع المجتمع الدولي لتعود المساعدات والقروض الميسرة والمنح، ومعالجة الفساد الإداري بإختيار كفاءات تدير البلد، ولتعافي إقتصاد البلد المنهك لا بد من إيقاف الصرف على الترهل الحكومي وتوجيه الصرف إلى قطاع الإنتاج والخدمات، وممارسة الحكومة

الضغوط على الجهات التي تمتلك السيولة النقدية لايداعها بالمصارف، بالإضافة لطباعة العملة لسد الفجوة في السوق حتى تعود الثقة بين العملاء والمصارف، والعمل على إعادة ثقة المغتربين لتحويل مدخراتهم للبلد.

بناءً على ذلك يخلص الباحثون إلى المؤشرات التالية:

1. الحصار الإقتصادي الخارجي، والإقتصاد الريعي وليس الإنتاجي، عدم إستعمال وسيلة الدفع الإلكتروني، والفساد الإداري، وسياسات البنك المركزي، ساهم بنسبة كبيرة في الأزمة النقدية السودانية، الأمر الذي إنعكس سلباً على إقتصاد البلد.
2. تداعيات الأزمة النقدية أدت لإنهيار البنية التحتية لإقتصاد البلد (مشروع الجزيرة)، والتراجع المتواصل لأداء القطاعات الحقيقية (الزراعة، الصناعة).

## الخاتمة:

استعرضت هذه الدراسة الأزمة النقدية التي تعصف بالسودان والتي تتمثل في نقص السيولة لدى الجهاز المصرفي، وإنهيار في أسعار سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأخرى، وإنفلات في أسعار السوق المحلي، كما استعرضت أسباب هذه الأزمة والتي تتمثل في الأسباب الإقتصادية والسياسية، والمجتمعية. مما دعا إلى معالجة التدهور المالي والإقتصادي والإصلاح السياسي بتبني إجراءات اقتصادية ومالية فعالة لتقليل التضخم منها زيادة الواردات وزيادة نشاط القطاعات الرئيسية خاصة الزراعية والصناعية مع دعم الصناعات التحويلية وتسكينها بالبلاد كي يتعافى النظام المالي والنقدي السوداني. عليه قدم الباحثون العديد من النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالي:

## ثانياً: النتائج

1. يحتاج الإقتصاد السوداني من الحكومة معالجة الترهل الحكومي، والفساد السياسي والإداري، وإيقاف الحروب، والتصالح مع المجتمع الدولي، وإسترداد ثقة المغتربين بتحويل مدخراتهم للبلد، ليسترد الإقتصاد السوداني عافيته.
2. هناك تدخل حكومي في سياسات البنك المركزي المتمثلة في ضبط سعر الصرف والإئتمان القروض وغيره، نتج عنه التضخم في السوق، وعدم ضبط سعر الصرف.
3. لا تتوفر تقنية إلكترونية كافية تساعد في التقليل من استعمال النقد.

## ثالثاً: التوصيات:

1. عدم تدخل الدولة (وزارة المالية) في سياسات البنك المركزي.
2. تطوير تقنية وسائل الدفع الإلكتروني للتقليل من إستعمال النقد.
3. العمل على محاربة الفساد الإداري والسياسي، والترهل الحكومي، وأيقاف الحروب، والتصالح مع المجتمع الدولي، وإسترداد ثقة المغتربين بتحويل مدخراتهم للبلد.
4. تصحيح مسار الحكم التحادي في السودان لخفض الإنفاق العام.
5. العمل على تحريك الطاقات الكامنة في الإقتصاد لزيادة الإنتاج.

## الهوامش:

- (1) نزال رؤوف أحمد، المحاسب القانوني دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، (بغداد: جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013م).
- (2) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2005م)، ص 198 .
- (3) زكرياء الدوري، ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، (عمان: دار اليازوري، 2006م)، ص . 2185
- (4) أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك، (عمان: دار المستقبل، 2009م)، ص. 178
- (5) أنس البكري، وليد صافي، المرجع السابق، ص. 178
- (6) هيل عجمي جميل العناني، النقود والمصارف والنظرية النقدية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2009م)، ص. 1260
- (7) إسماعيل شلبي، التجارة الدولية، (الزقازيق: جامعة الزقازيق، 1982م)، ص. 295
- (8) المرجع السابق، ص 296.
- (9) بنك السودان المركزي، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف، المؤسسات المالية الاسلامية، الخرطوم، 2006م، ص. 22
- (10) المرجع السابق، ص. 22
- (11) Claudiu Tiberiu Albuлесcu, The Role of the Monetary Polcy in Asset Prices Volatility Correction, 2009, , p.p.93.94
- (12) Ibid, p.p.94.95
- (13) Ibid, p.154
- (14) Goodhart C.A.E, **Which Lender of Last Resort for Europe?**, Edition Central Banking Publications, Londres, 2000
- (15) محمد مصطفى جامع ، كيف انهيار الجنيه السوداني امام الدولار. ن. بوست مقالات 17 ديسمبر 2017 م [www.noonpost.com/content/21205](http://www.noonpost.com/content/21205)
- (16) <http://lusailnews.qu/article/23/10/>
- (17) <http://lusailnews.qu/article/23/10/>
- (18) <http://lusailnews.qu/article/23/10/>
- (19) ندوة برنامج (حوار المستقبل) في تلفزيون النيل الأزرق يوم الثنين 25 مارس 2019 م الساعة التاسعة مساء

(20) الصفحة الرئيسية الشرق الأوسط، عربي بوست 2018/9/15م، -  
<https://arabicpost.net/politics/2018/9/15>

(21) محمد مصطفى جامع، كيف انهار الجنيه السوداني امام الدولار، ن بوست، مقالات 17  
ديسمبر 2017 م، [www.noonpost.com/content/21205](http://www.noonpost.com/content/21205)

(22) المرجع السابق ذكره.

## المصادر والمراجع:

### المراجع العربية:

- (1) إسماعيل شلبي، التجارة الدولية، (الزقازيق: جامعة الزقازيق، 1982م).
- (2) أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك، (عمان: دار المستقبل، 2009م).
- (3) بنك السودان المركزي، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف، المؤسسات المالية الإسلامية، الخرطوم، 2006م.
- (4) زكرياء الدوري، ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، (عمان: دار اليازوري، 2006م).
- (5) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2005م).
- (6) ندوة برنامج (حوار المستقبل) في تلفزيون النيل الأزرق يوم الاثنين 25 مارس 2019 م الساعة التاسعة مساء
- (7) نضال رؤوف أحمد، المحاسب القانوني دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، (بغداد: جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013م).
- (8) هيل عجمي جميل العناني، النقود والمصارف والنظرية النقدية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2009م).

### المراجع الاجنبية:

- (1) Claudiu Tiberiu Albuлесcu, **The Role of the Monetary Polcy in Asset Prices Volatility Correction**, 2009.
- (2) Goodhart C.A.E, **Which Lender of Last Resort for Europe?**, Edition Central Banking Publications, Londres, 2000

### المواقع الإلكترونية

- (1) محمد مصطفى جامع ، كيف انهار الجنيه السوداني امام الدولار، ن. بوست مقالات 17 ديسمبر 2017 م [www.noonpost.com/content/21205](http://www.noonpost.com/content/21205)
- (2) <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/>
- (3) <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idarakc>
- (4) الصفحة الرئيسي الشرق الأوسط، عربي بوست 2018/9/15م، <https://arabicpost.net/politics/2018/9/15>
- (5) <http://lusailnews.qu/article/23/10/>